125 سلسلة محاضرات الإمارات

الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور هنري عزام



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 125 -

الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور هنري عزام



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 23 آذار/ مارس 2009

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-119-8

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-120-4

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

شهد العالم دورة تراجع وكساد اقتصادي هي الأسوأ منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. إن معدلات النمو لهذه العام (2009) سوف تكون سالبة حسبما يرى صندوق النقد الدولي (IMF)، وهناك تقديرات بأن تكون في حدود (-1.3٪)، وإذا نظرنا إلى الدول الاقتصادية الرئيسية الصناعية فسوف نرى تراجعها واضحاً. فمثلاً، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية (-2.5٪) وأوربا (-3.5٪) واليابان (-5٪)، كما أن كوريا الجنوبية ومعظم الدول الصناعية يتوقع أن تشهد معدلات نمو سالبة أيضاً هذا العام. أما الدول النامية الكبرى، مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الدول النامية، فإن معدلات النمو فيها ستبقى إيجابية، ولكنها قد تكون أقل من نصف ما تحقق خلال الأعوام السابقة.

ونضرب مثلاً بجمهورية الصين الشعبية التي تأمل أن تتمكن من تحقيق معدلات نمو في حدود الـ 8٪ هذا العام، مقارنةً بـ 12٪ لعام 2008، و10٪ عام 2007. غير أن هناك احتمالاً في ألا تستطيع الصين تحقيق مثل هذه النسبة بعد أن سجلت معدلات نمو قدرها 6.1٪ خلال الربع الأول من هذا العام. وحتى مع معدلات النمو المتوقعة، وهي 8٪، سيكون هناك خسارة ما يزيد على 20 مليون وظيفة، وإذا أخذنا بالاعتبار أن كل وظيفة تتبع لها عائلة مكونة من أربعة أو خمسة أشخاص فسيكون هناك أكثر من مئة مليون شخص متأثر بهذه الأزمة.

أسباب الأزمة

لقد تم الحديث كثيراً عن الأزمة وأسبابها في مختلف أنحاء العالم، ولكنني سأشير بشكل سريع إلى بعض الأسباب الرئيسية في هذا المجال:

السبب الأول والمهم هو عمليات التوريق التي قامت بها المصارف العالمية الرئيسية للقروض العقارية والاستهلاكية. وما حدث أن مصارف الاستثمار العالمية قامت بجمع القروض العقارية والاستهلاكية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم دمجها ولصق بعضها ببعض، ليكوّن منها هؤلاء منتجاً جديداً يبع بشكل أوراق أو مشتقات مالية لمستثمرين في كافة أنحاء العالم. غير أن هذا المنتج الجديد لم يصل إلى منطقتنا العربية، ولم يكن له أي تأثير يذكر في مصارفنا.

لقد غيّر نمط توريق القروض وبيعها للمستثمرين عملية الإقراض من صورتها التقليدية المتعارف عليها، حيث إن هناك مصرفاً يهتم بعملية الإقراض ويقوم بدراسة حالة المقترِض وقدرته على الدفع والسداد، ويبقى على اتصال معه، فأصبحت عملية الإقراض وفق شكلها الجديد تقوم على تجميع القروض وتوزيعها، وأصبح كل همّ المصارف العالمية زيادة عمليات التوريق هذه والتخلص من القروض عن طريق بيعها للمستثمرين، لتعود بعدها وتُصدر أوراقاً جديدة قائمة على قروض لا نعرف أصلها. وكثير من هذه القروض لمقترضين غير قادرين على الدفع عند الاستحقاق.

ولكن النقطة المهمة هي أن مؤسسات التصنيف الائتمانية أعطت المنتج الجديد معدلات تصنيف جيدة، لأن توزيع المخاطر على مجموعة كبيرة من

القروض، عندما يتم جمع بعضها إلى بعض، وخلق سندات جديدة قائمة عليها، يقلل من إمكانية حدوث إفلاسات في هذه القروض.

السبب الثاني هو ضعف الرقابة، حيث لم يكن هناك رقابة فعالة على عملية التوريق، سواء من قبل المصارف المركزية أو هيئات رأس المال أو شركات التقويم. كما أن العديد من الرؤساء التنفيذيين للمصارف العالمية لم يكونوا على دراية كاملة بالمخاطر المرتبطة بهذه الأوراق، وأهم هذه المخاطر هي "المخاطر المنهجية" Systematic Risk، وهي تضرب الأسواق كافة أو المتعاملين في السوق مرة واحدة. وإذا كان المستثمرون بهذه الأوراق قد فقدوا الثقة بها، فسوف يتأثر بها المستثمرون الآخرون كافة.

وكان هناك ثقة عمياء بقدرة السوق على تنظيم نفسها بنفسها، حيث إن النظرية الاقتصادية المحافظة لليمين في الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في الفكر الاقتصادي للحزب الجمهوري الأمريكي، كانت تؤمن بأن الحكومة يجب أن تقلص من تدخلها وتحدّ من رقابتها حتى تحفز عملية الإبداع Less regulation and more innovation. وهناك تعبير شهير للرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريجان حيث يقول: إن الدولة ليست الحل، بل إنها المشكلة، ولذا لابد من تقليص دور الدولة في الحياة العامة ومختلف المجالات.

ونتيجة لذلك لم يكن هناك رقابة على مصارف الاستثمار الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل البنك المركزي، كما أن صناديق التحوط برأس مال إجمالي في حدود 1.5 ترليون دولار تُركت أيضاً هي الأخرى من

دون رقابة تذكر، وسُمح لها بالاقتراض بمعدلات وصلت إلى 30 ضعفاً من مستوى رأس مالها، ما يعني أن موجوداتها قد وصلت إلى 45 ترليون دولار، وهو رقم يشكل 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي بلغ 60 ترليون دولار عام 2008.

السبب الثالث هو ظهور أدوات مالية جديدة تعرف بالمشتقات المالية derivatives والهدف منها مساعدة المستثمر والمستورد على إدارة المخاطر. فمثلاً، تقوم شركات الطيران التي تريد أن تحمي نفسها من مخاطر ارتفاع أسعار النفط بدخول الأسواق الآجلة لشراء النفط عند سعر معين. والمستورِد من أوربا أو من اليابان الذي لا يريد أن يواجه مخاطر تغير سعر الصرف، يقوم بدخول سوق المشتقات أو سوق صرف العملات الآجلة لشراء ما يحتاجه لكي يحمي شركته أو مؤسسته من تقلبات أسعار الصرف. هذه إذاً أدوات مهمة جداً تساعد على الحماية من المخاطر التي تنشأ وتحسّن أداء الشركات.

وهناك أيضاً "مشتقات" تحمي من إفلاس الشركات تدعى Credit Defaults Swaps، وهي تشبه شراء بوليصة تأمين تحمي المقرِض أو المستثمر في حال إفلاس الشركة المقترضة أو لم تستطع دفع ما عليها عند موعد الاستحقاق. وقد حدث أن هذه المشتقات لم تعد "الوسيلة" لإدارة المخاطر، بل أصبحت هي الهدف الذي يسعى الناس إلى الاستثمار فيه. فإذا افترضنا أن شخصاً ما قد توقع ارتفاع سعر الدولار خلال الأشهر القادمة، فبإمكانه أن يدخل السوق الآجلة حيث المشتقات لأسعار الصرف، ويغامر أو يقامر بأن سعر الصرف سوف يرتفع، وفي هذه الحالة سيخسر الكثير من المال إذا لم

يرتفع سعر صرف الدولار، والعكس صحيح، سوف يربح كثيراً إذا صح توقعه.

وقد تضخمت أسواق المشتقات المالية هذه بشكل كبير جداً، فعلى سبيل المثال، وصل إجمالي سوق السندات العالمية العام الماضي إلى 12 ترليون دولار، في حين أن أسواق المشتقات التي توفر تأميناً يحمي من مخاطر الإفلاس وصلت إلى 64 ترليون دولار، أي أكثر من خمس مرات إجمالي السندات المصدّرة. وقد وصلت قيمة كافة المشتقات إلى 500 ترليون دولار عام 2008، وإذا علمنا أن الناتج العالمي الإجمالي هو 60 ترليون دولار، تكون قيمة المشتقات هذه قد بلغت تقريباً عشر مرات قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وإذاً ما أنشئ للحماية من المخاطر أصبح المصدر الرئيسي للمخاطر.

السبب الرابع هو نظام الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشجع على الاقتراض والاستهلاك، فالمستهلك الأمريكي هو محرك النمو الاقتصادي العالمي، إذ يمثل الاستهلاك زهاء 70٪ من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، في حين أن الاقتصاد الأمريكي يشكل 25٪ من الاقتصاد العالمي. فهذا المستهلك يقترض من أجل شراء سيارات وبيوت في الولايات المتحدة، وقد انعكس كل ذلك على الاقتصاد العالمي، إذ رفع الطلب على منتجات اليابان وألمانيا والصين وغيرها من الدول المصدرة، حيث الصادرات تشكل40٪ من الناتج المحلي، وكانت اقتصادات هذه الدول تنمو وتتطور لأنها تصدر إلى السوق الأمريكية؛ فالعالم بعد الأزمة لم يعد يستطيع النمو لأن المستهلك الأمريكي أخذ يقلص من استهلاكه. وبهذا انخفضت معدلات الادخار في الولايات المتحدة لتصل إلى 0.6٪ عام 2008.

وقد ساعد على ذلك النظام الضريبي، فالفائدة التي يدفعها المستهلك الأمريكي على القروض، وبخاصة العقارية منها، يتم استقطاعها من الضرائب السنوية، وهذا ما يشجع على المزيد من الاقتراض والاستهلاك.

كما أن قرار إدارة الرئيس بوش بخفض الضرائب على الأرباح الرأسمالية Taxes on Capital Gains، مقارنةً بالضرائب على الدخل، شجع أيضاً على الإسراف في شراء العقارات والأسهم، لأن الضريبة على الأرباح الرأسمالية ستكون أقل مما على غيرها.

لقد كان هناك عجز متواصل في الميزان الجاري والميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات العشر الماضية، تم تمويله سنة بعد سنة من دول الفائض مثل الصين وروسيا ودول الخليج العربية واليابان، وهي دول تدافعت للاستثمار في السندات التي تصدرها الحكومة الأمريكية. وتتحمل دول الفائض هذه جزءاً من المسؤولية عن تفاقم الأزمة المالية العالمية حيث خلقت طلباً متزايداً على السندات الأمريكية، فارتفعت أسعار هذه السندات وتراجع العائد أو سعر الفائدة عليها، وهذا العائد هو الذي يحدد سعر الفائدة الطويلة الأمد التي تُدفع على القروض العقارية والاستهلاكية. كما أن هبوط الفائدة بسبب الطلب المتزايد على السندات من قبل دول الفائض شجع المستثمر على البحث عن مجالات استثمار ذات عائد أعلى، بما فيها المشتقات المالية.

هذه هي الأسباب بشكل عام، غير أن الأزمة المالية تحولت إلى أزمة مصرفية ثم أزمة اقتصادية، فما تأثير كل ذلك في دول المنطقة؟

معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية

من المتوقع أن يهبط الطلب العالمي على النفط هذا العام (2009) في حدود 2.5 مليون برميل يومياً، بعد أن تراجع العام الماضي في حدود 200 ألف برميل يومياً، وبهذا يكون الطلب قد تراجع لسنتين متتاليتين لأول مرة منذ عقد الثمانينيات. وهناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي العالمي والمتوقع له أن يكون سالباً في حدود -1.3٪ هذا العام والطلب العالمي على النفط. فقد وصلت أسعار النفط إلى 147 دولاراً صيف العام الماضي (2008)، ثم عادت وتراجعت بعد أن دخل الاقتصاد العالمي فترة ركود في الربع الأخير من عام 2008. ومن المتوقع في هذا العام أن يكون معدل سعر النفط في حدود 45 دولاراً للبرميل، ومن غير المتوقع أن يهبط البرميل خلال هذه السنة إلى ما دون 35 دولاراً، وهو ما يعد سعر القاع للدورة الحالية.

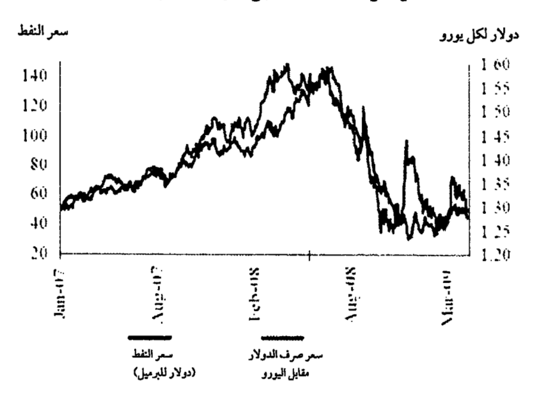
لقد تراجع إجمالي إنتاج أوبك بعد أن قرر الأعضاء تقليص حجم الإنتاج بحوالي 2.5 مليون برميل يومياً، وهذا ما سيتحقق غالباً من تقليص إنتاج المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، أما معظم المنتجين الآخرين فهم لا يقومون بتقليص إنتاجهم، بل على العكس، فمثلاً هناك دول مثل فنزويلا ونيجيريا وإيران في حاجة إلى تصدير كل برميل نفط يستطيعون إنتاجه، ولذا فإن الحديث عن تقليص الإنتاج والمحافظة على المعدلات المتفق عليها بين دول أوبك يتضمن الكثير من المزايدات.

ثمة علاقة وطيدة بين سعر صرف الدولار مقابل اليورو وسعر النفط، (الشكل 1)، فعندما هبط الدولار إلى 1.35 لليورو، ارتفع سعر النفط إلى ما

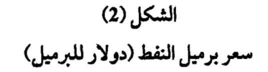
فوق الـ 50 دولاراً، وبعد أن عاد الدولار وارتفع مرة أخرى ليتداول عند 1.20 دولار لليورو، انخفض سعر برميل النفط إلى أقل من 40 دولاراً. إن نسبة "الترابط" Correlation بين سعر صرف الدولار مقابل اليورو وسعر النفط المقوم بالدولار تقدر في حدود 0.89٪، وهي نسبة مرتفعة.

الشكل (1)

سعر صرف الدولار مقابل اليورو وسعر النفط

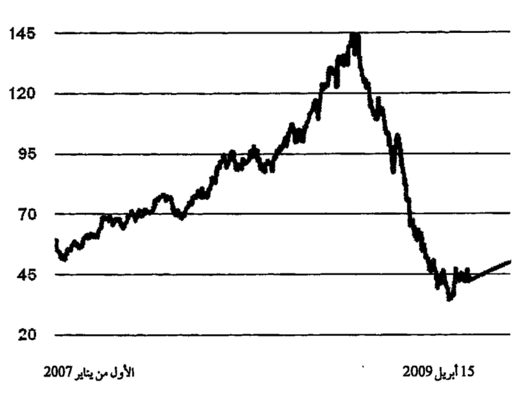


إن سعر برميل النفط المفترض كمعدل في ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2008، يقدر أن يكون في حدود 45 دولاراً للبرميل، وهو أقل بكثير مما كان عليه العام الماضي حيث وصل إلى 95 دولاراً، وفي عام 2007 كان 72 دولاراً، وكان معدل عام 2006 هو 60 دولاراً، وفي عام 2005 كان 55 دولاراً (الشكل 2).



الشكل (2)

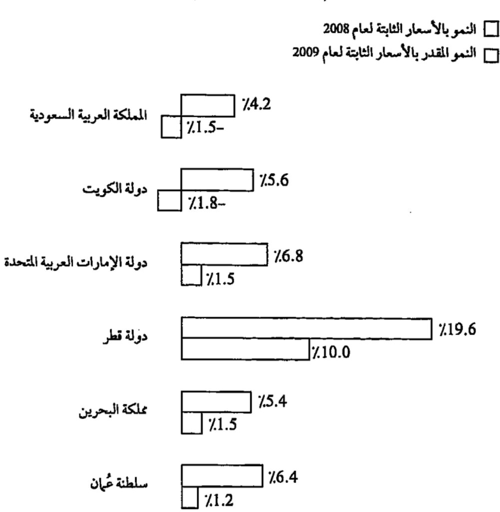
سعر برميل النفط (دولار للبرميل)



إن دول الخليج ستقوم بخفض إنتاجها من النفط هذا العام تماشياً وقرار منظمة أوبك في هذا الخصوص، فالمملكة العربية السعودية ستقلص إنتاجها، وسينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي لديها، والتي يتوقع أن تكون سالبة هذا العام في حدود 1.5٪، وستكون كذلك في الكويت سالبة (1.8٪)، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون إيجابية (1.5٪)، أما سلطنة عُمان ومملكة البحرين فستكون في حدود 1.5٪ لكل منهما. والبلد الوحيد الذي ستكون معدلات نموه عالية وقد تصل إلى حدود 10٪، هو دولة قطر مقارنة بحوالي 20٪ عام 2008، بسبب تضاعف إنتاج قطر نهاية عام 2009 من الغاز الطبيعي المسال (الشكل 3).

الشكل (3)

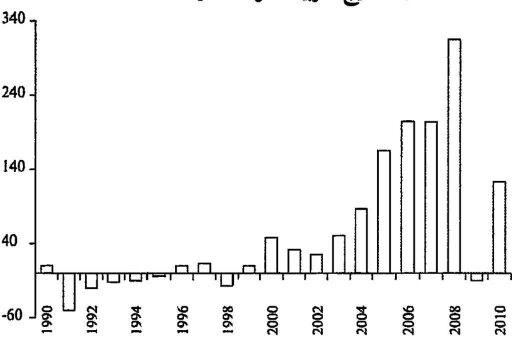
معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2008 والمقدر لعام 2009



إن إجمالي الفائض في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست كان في حدود 340 مليار دولار عام 2008، وهـو قريـب جـداً من فائض الحساب الجاري للصين، وأكبر من فائضَي الحساب الجاري لألمانيا واليابان مجتمعين، ويتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجـز بحـدود 2 مليـار دولار هذا العام (الشكل 4).

الشكل (4)

إجمالي الفائض والعجز في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سنوات مختارة 1990 - 2010)

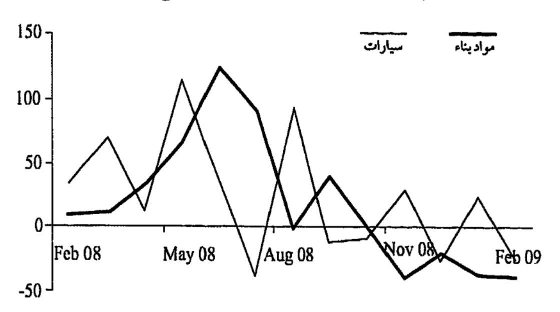


ويتكون الاقتصاد الخليجي من قطاع نفطي، وقطاع غير نفطي، فقطاع النفط يتوقع أن يسجل معدلات نمو سالبة هذا العام بسبب تراجع معدلات الإنتاج، أما القطاع غير النفطي فهو عبارة عن قطاع عام وقطاع خاص. ومعدلات النمو الحقيقية للقطاع العام ستكون إيجابية لأن ميزانيات دول المنطقة لهذا العام ميزانيات توسعية، أما القطاع الخاص فإن معدلات نموه قد تكون سالبة لأنها تعاني جراء تراجع الصادرات (من بتروكيماويات وأسمدة وسياحة) وتقلص الائتمان. ويظهر الشكل (5) كيف أن عمليات تمويل استيراد القطاع الخاص كانت في تراجع خلال الأشهر الماضية، وهذا يعني أن الطلب الداخلي آخذ بالتقلص، سواء في المملكة العربية السعودية أو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى.

الشكل (5)

المملكة العربية السعودية

تمويل استيراد السيارات ومواد البناء للقطاع الخاص



ويبقى وضع دول الخليج أفضل من وضع غيرها بسبب الاحتياطيات المالية الضخمة لديها، وهناك صناديق الثروة السيادية بموجودات تفوق 1.2 ترليون دولار بنهاية عام 2008 يعود نصفها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. أما أكبر احتياطي مالي لدول المنطقة فيعود إلى المملكة العربية السعودية بحدود 440 مليار دولار يُستثمر الجزء الأكبر منه في أدوات نقدية، سواء في أذونات خزانة أمريكية وأوربية أو في ودائع لدى المصارف أو ما شابه.

المصارف الخليجية

لم تضطر أي من حكومات دول الخليج إلى الاجتماع في عطلة نهاية الأسبوع، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول، لصياغة عملية إنقاذ أي من المصارف الخليجية. وهناك حالة واحدة

تدخلت فيها الحكومة الكويتية لزيادة رأس مال بنك الخليج بالكويت. ولم تتأثر المصارف الخليجية بشكل كبير أو مباشر بالأزمة المالية العالمية، لأن تركيز هذه المصارف كان على السوق المحلية، حيث كان هناك طلب متزايد على الاقتراض الداخلي، ولم تهتم المصارف الخليجية بشراء المشتقات المالية التي أصدرتها المصارف العالمية، ولذلك كانت الخسارة المباشرة للمصارف الخليجية منخفضة نسبياً ولا تتعدى 2 مليار دولار.

ولكن المصارف الخليجية تأثرت بشكل غير مباشر بالأزمة العالمية بسبب شح السيولة العالمية، واعتماد بعض مصارف دول المنطقة على الاقتراض من سوق الودائع بين البنوك Interbank. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى حدود 120، وتم تمويل فائض الإقراض هذا عن طريق المصارف الأجنبية التي كانت على استعداد تام لتقديم الائتمان لهذه المصارف حتى يتم استثمارها داخلياً. وما حدث أن المصارف العالمية هي الأخرى تمرّ بمرحلة "خفض المديونية" deleveraging فأصبحت مضطرة إلى تقليص إقراضها للمصارف.

لقد كانت متطلبات كفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة 10٪ قبل الأزمة وكانت مقبولة، ولكن أصبحت هذه النسبة الآن غير مقبولة، ولذلك فإن على المصارف أن ترفع من رؤوس أموالها لتكون مستعدة في حال كانت هناك زيادة غير متوقعة في القروض الهالكة.

وقد رأينا أن مصارف الاستثمار في دول المنطقة قد تأثرت بشكل أكبر من غيرها حيث لم يكن لديها مصادر تمويل أو ودائع خاصة بها، وكان اعتمادها على أسواق رأس المال، بما فيها إصدار سندات أو عن طريق

الاقتراض من الخارج (سوق الودائع بين المصارف). وكان العديد من مصارف الاستثمار في الكويت على وشك الإفلاس لأنها لم تستطع إعادة تمويل القروض المستحقة. وهناك أيضاً شركات استثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تأثرت بسبب الأزمة، فتراجعت مصادر الدخل لديها بشكل كبير. أما المصارف التي لم تتأثر فهي التي ركزت على عمليات التجزئة ولم تكن مكشوفة على الخارج، بمعنى أنها لم تكن معتمدة كثيراً على الاقتراض من المصارف العالمية.

والمصارف الإسلامية في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً تحرّم التعامل بالفائدة، ولا تكتتب في قروض ومشتقات مالية غير مرتبطة بأصول ثابتة، لذا فإن هيكل عملها حماها من التأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية. غير أن المصارف الإسلامية تأثرت بشكل غير مباشر من حيث إن معظم عمليات التمويل التي توفرها مرتبطة بأصول، كعقارات وأسهم وذهب ومعدات وتجارة وغيرها، وأسعار هذه الأصول قد تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية، مما انعكس سلباً على أرباح هذه المصارف.

في دولة الكويت 95 شركة استثمار، تشكل 50٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة، وفيها أيضاً العديد من شركات التطوير العقاري، والكثير من شركات الوساطة، وكلها تتشابه كثيراً فيما بينها. كما أن هناك شركات منسوخة بعضها عن بعض، ولا يوجد الآن طلب كافٍ على خدماتها، لذا فإن أفضل شيء هو حدوث المزيد من الدمج والحيازة بين هذه المؤسسات.

لقد تضرر أيضاً القطاع العقاري في دول المنطقة، بسبب تراجع الأسعار، وتقلص الائتمان المصرفي المقدم لتمويل شركات الإنشاء وشركات التطوير العقاري، كما أن الطلب على الاقتراض من قبل المستهلك تراجع أيضاً بشكل واضح. وكانت نسبة التمويل العقاري في الخليج عالية، فقد وصلت في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 21٪ من إجمالي القروض عام 2008، وإلى 20٪ في الكويت، وإلى 10٪ في المملكة العربية السعودية.

ولا ننسى أن للقطاع الخاص بدول الخليج استثمارات في الأسواق المالية العالمية تزيد على 1.5 ترليون دولار، وإذا تراجعت قيمة هذه الاستثمارات فإن هذا سينعكس سلباً على ثروة المستهلك وعلى ثقته بالأسواق المالية.

إن العالم لا يستطيع أن يبقى معتمداً على المستهلك الأمريكي ليكون المحرك للاقتصاد العالمي، فهذا المستهلك مطلوب منه اليوم أن يقلص مديونيته، وأن يزيد من ادخاره.

إن الاقتصادات التي تعتمد على التصدير، مثل ألمانيا واليابان والصين وغيرها، حيث تشكل الصادرات نسبة تتراوح بين 30٪ و40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لابد من إعادة هيكلتها لتعتمد أكثر على النمو الداخلي. فكيف تقنع الياباني بأنه يمكنه الاستغناء عن أن يسكن هو وعائلته في شقة مساحتها 50 متراً مربعاً؟ وكيف تقنعه بقيادة سيارة أكبر بقليل؟ فليس من السهل تغيير عادات الناس، وهذا الأمر يحتاج إلى وقت كاف. إن إعادة هيكلة الصناعات في الصين وألمانيا لكي تكون موجهة للاقتصاد المحلي بدلاً من التصدير تحتاج إلى وقت أيضاً، وبذلك فإن تغيير نمط الاستهلاك للناس لا يتم بسهولة.

التحديات والتوقعات المستقبلية

إن دول المنطقة هي دول متلقية للأزمة وليست مسببة لها، لهذا لا يُتوقع أن تتعافى الأوضاع الاقتصادية وتزول مظاهر التخوف وعدم اليقين قبل أن تعود الأوضاع المالية العالمية إلى الاستقرار، ويبدأ الاقتصاد الأمريكي -وهو المحرك للاقتصاد العالمي- دورة ثبات ثم ارتفاع جديدة.

السؤال الذي يطرحه الجميع الآن: هل وصلنا إلى قاع دورة الهبوط العالمية؟

هناك بعض الدلائل التي تشير إلى شيء من التحسن، غير أنها مازالت بوادر أولية أثرت بشكل إيجابي في الأسواق المالية العالمية والإقليمية، فقد ارتفعت أسعار الأسهم خلال نيسان/ إبريل حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P) للسوق الأمريكية زيادة في حدود 30٪ من أدنى مستوى وصل إليه في 9 آذار/ مارس 2009. غير أن عملية التصحيح هذه قد تعود وتنعكس. فخلال 1929-1932، أي عندما شهد الاقتصادان الأمريكي والعالمي أطول وأعمق دورة كساد في التاريخ الحديث، سجلت سوق الأسهم الأمريكية أربعة ارتفاعات تصحيحية، زادت كل منها على 20٪، لتعود بعدها الأسعار للانخفاض إلى المستويات السابقة.

بعد أن سجل الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو سالبة للفصل الرابع مع عام 2008 في حدود 6.3٪، جاء النمو سالباً للفصل الأول من عام 2009 في حدود 6.1٪، كما أن الصين سجلت معدلات نمو اقتصادي خلال الفصل الأول من هذا العام في حدود 6٪، أي نصف المستوى الذي كانت عليه

خلال عام 2007، وحافظت معدلات البطالة في أوربا وأمريكا واليابان على الارتفاع، وقام صندوق النقد بتغيير تقديراته لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي هذه السنة لتكون سالبة في حدود 1.3٪، وهذا أسوأ أداء للاقتصاد العالمي منذ 60 عاماً.

كما قدّر صندوق النقد إجمالي خسائر المصارف العالمية بسبب الأزمة في حدود 4.1 ترليونات دولار، منها 2.8 ترليون دولار خسائر للمؤسسات الأمريكية.

ويبدو أن دورة الركود الحالية سوف تكون أطول مما يعتقده الكثيرون. فمازالت المصارف متشددة في منح الائتمان، كما أن الإقراض غير المصرفي تقلّص بشكل كبير، فأسواق السندات والصكوك مازالت ضعيفة، ومؤسسات تمويل الاستهلاك والعقارات قلصت كثيراً من أعمالها. أضف إلى ذلك أن المستهلك الأمريكي الذي كان المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي يمر بمرحلة إعادة هيكلة، ويقلص من معدلات استهلاكه، إذ ارتفعت نسبة الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.2٪ قبل الأزمة إلى 4٪ حالياً، ولكنها مازالت أقل بكثير من معدلات الادخار التي سادت النصف الثاني من القرن الماضي وكانت في حدود 7٪.

إن مستويات الاستهلاك هذه ستتأثر سلباً، ليس فقط بسبب تراجع الدخل وارتفاع معدلات البطالة، ولكن أيضاً بسبب انخفاض ثروة المستهلك من عقارات وأسهم في الأسواق المحلية والعالمية، وما لذلك من تأثير في قرار الاستهلاك.

لم تنتهِ المصارف العالمية الكبرى بعد من عملية تقليص المديونية، وهذا التغيير الهيكلي في ميزانيات المصارف قد يستغرق عاماً أو عامين لتعود المديونية إلى المستويات المطلوبة، أي أقل من 15 ضعف رأس المال، بعد أن وصلت إلى أكثر من 30 ضعفاً قبل الأزمة.

صحيح أن المصارف العالمية والعربية أصبحت أكثر تشدداً في منح الائتمان، لتخوفها من عدم قدرة العميل على السداد، ولتراجع قيمة الضمانات من أسهم وعقارات تستند إليها، غير أن السبب الآخر هو تراجع الطلب على القروض. ففي أجواء الأزمة ليس هناك من يخطط للتوسع أو البدء بمشروع جديد، والكثير من الذين كانوا يخططون لشراء عقارات فضلوا الانتظار لأنهم يتوقعون أن تشهد الأسعار المزيد من التراجع.

لقد تركت مشكلات القروض السكنية التي كانت أحد أسباب الأزمة المالية العالمية أثرها على المصارف، وانعكست سلباً على نتائجها المالية لعام 2008. وستواجه المصارف العالمية هذا العام مشكلات العقارات التجارية commercial real estate، ومشكلات القروض الاستهلاكية بما فيها بطاقات الائتمان Credit Cards. لقد هبطت أسعار العقارات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسب تتراوح بين 30٪ و50٪، في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة القروض إلى قيمة العقار loan to value من 85٪ إلى 95٪ خلال عام 2007 وإلى 60-65٪ الآن، وكل هذا يخلق صعوبة في إعادة تمويل العديد من هذه القروض ويعمّق من الأزمة.

إن النموذج الاقتصادي القائم على الإفراط في الاستهلاك والاستثمار وتمويله عن طريق القروض، سواء للشركات أو الأفراد أو الدول

consumption led growth fueled by credit قد أخفق وكانت له عواقبه، وأدى إلى ظهور عجز متنام في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وتفاقم المديونيات وحدوث إفلاسات وانهيارات لمؤسسات عريقة. كما أن النموذج القائم على تحقيق النمو عن طريق التصدير export oriented growth أخفق هو الآخر، وكان مسؤولاً بشكل غير مباشر عن الأزمة المالية العالمية.

وتم تمويل العجز في الميزان الأمريكي من قبل دول لديها فوائض مالية تزداد سنوياً، حيث تدافعت هذه الدول لشراء السندات الحكومية الأمريكية التي تعتبر الأكثر سيولة وأماناً في العالم. كما يُقدّر إجمالي سوق السندات الحكومية الأمريكية بـ 11 ترليون دولار، تمتلك الصين 1 ترليون دولار منها، وتملك دول الفائض الأخرى بما فيها دول الخليج 3 ترليونات دولار أخرى.

وساعد الطلب الخارجي والمتواصل على هذه السندات الحكومية على ارتفاع أسعارها، وبقاء العائد أو سعر الفائدة عليها منخفضاً. وسعر الفائدة هذا هو الذي يحدد سعر الإقراض الطويل الأجل للمستهلك، سواء لشراء العقارات أو غيرها، مما شجع على المزيد من الاقتراض والاستهلاك، ودفع بالمستثمرين للبحث عن أدوات استثمارية ذات عائد أعلى، فاتجهوا إلى المنتجات المهيكلة والتوريق وما شابه، وكلها ذات مخاطر مرتفعة، كان من الصعب على العديد فهمها أو حتى تقويمها.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات التي يجب أخذها بالاعتبار عند تطوير استراتيجية الخروج من الأزمة:

أولاً: لقد أظهرت هذه الأزمة مدى أهمية وجود سوق متطورة للسندات والصكوك والأوراق المالية، والتي يمكن أن توفر التمويل المطلوب للشركات عندما تتشدد المصارف في الإقراض. ففي الفصل الأول من هذا العام تم عالمياً إصدار ما يزيد على 975 مليار دولار سندات للشركات مقارنة مع 390 مليار دولار خلال نفس المدة من العام الماضي، فكان هذا بمنزلة تعويض عن التراجع الذي سجله حجم القروض المصرفية خلال هذه المدة والذي فاق 50٪. كما أن وجود سوق للسندات يعطي المصارف المركزية مجالاً أفضل لوضع سياسات نقدية فعالة موضع التنفيذ.

ثانياً: ضرورة إعطاء المصارف المركزية في دول المنطقة مهام إضافية تشمل الإشراف والمراقبة على كافة عمليات الإقراض، بغض النظر عمن يقوم بهذا النشاط، سواء المصارف أو شركات الوساطة أو صناديق الاستثمار أو غيرها، والتنسيق الكامل مع هيئات أسواق رأس المال في هذا المجال. والهدف هو تمكين المصارف المركزية من إدارة المخاطر النظامية systematic risk، والحفاظ على الاستقرار المالي، والتعاطي مع الفقاعات في الأصول من عقارات وأسهم وسلع وغيرها بطريقة براغماتية، ومحاولة تنفيس هذه الفقاعات قبل أن تنفجر لكي لا تتأثر بها القطاعات الاقتصادية الأخرى. فهذه الفقاعات غالباً ما تنشأ بسبب المضاربة الناتجة عن تضخيم حجم الائتمان المقدم لشراء هذه الأصول.

ثالثاً: لقد أصبح واضحاً أن القطاع العام سيلعب دوراً أكبر على الساحة الاقتصادية عربياً وعالمياً، وثمة عودة درامية للحكومات لتكون لاعباً أساسياً في الأسواق، فبدلاً من أن تكون المقرض الذي تلجأ إليه المصارف

والشركات عندما تسوء الأحوال lender of last resort ستصبح الحكومات المقرض والمالك الرئيسي لهذه الشركات lender of first resort. والتحدي إذاً هو كيف يمكن إبقاء القطاع العام بعيداً عن إدارة الشركات التي ارتفعت ملكيته فيها، مع إعطائه دوراً أكبر في الإشراف والتنظيم والمراقبة، وبهذا تستطيع دول المنطقة الحفاظ على المنجزات التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية من انفتاح، وزيادة المنافسة، وكفاءة التشغيل، وتحفيز الملكية الخاصة وغيرها.

رابعاً: المطلوب من إدارة الشركات خلال المرحلة القادمة الحفاظ على بقاء الشركة وعلى موقعها في السوق وحمايتها من الإفلاس، وليس بالضرورة تعظيم العائد على رأس المال. هنا تظهر أهمية التركيز على إدارة المخاطر ووضع مؤشرات لها key risk indicators تأخذ كافة أنواع المخاطر في الحسبان، وتضع سقفاً للخسارة، وتنظر في ضبط النفقات وتوفير التمويل المطلوب، وتضع خطة عمل في حال ساءت الأحوال أو ارتفعت المخاطر.

خامساً: من المستبعد حصول إفلاسات لمصارف خليجية، غير أنه من الأهمية بمكان حدوث اندماجات بين المصارف، وذلك لزيادة قدرتها التنافسية وخفض مصاريفها، وزيادة حصتها السوقية، وتقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها، من خلال توزيع أعباء الخسائر وانخفاض الأرباح.

وأخيراً، لابد من توفير المزيد من الشفافية، سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية المتبعة، أو توفير المعلومات عن الأداء الاقتصادي ومستوى

المديونية الداخلية والخارجية، والتغيير في غلاء المعيشة أو معدلات البطالة ضمن غيرها من الإحصاءات بشكل دوري ومن دون تأخير. فالإفصاح والشفافية تزيد من ثقة المتعاملين بالأسواق، والتأخر في نشر الأرقام يثير الشكوك ويفقد هذه الإحصاءات قيمتها.

نبذة عن المحاضر

شغل الدكتور هنري عزام قبل التحاقه بدويتشه بنك في أيار/ مايو 2007 منصب الرئيس التنفيذي لشركة "أموال إنفست"، التي أسسها في أيار/ مايو 2005، وقام بإدارتها خلال أول سنتين من عملها، وكان يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة بورصة دبي العالمية، وعضو مجلس إدارة شركة ماجد الفطيم للاستثمار.

عمل الدكتور عزام قبل ذلك رئيساً تنفيذياً لشركة "جورد إنفست"، وكان العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، وشغل منصب نائب المدير العام وكبير الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري السعودي، ومنصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين لدى بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين، كما عمل مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في الكويت، وأستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت.

حصل الدكتور عزام على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس ودرجتي بكالوريوس وماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت. وله خمسة كتب منشورة في المملكة المتحدة، آخرها كتاب **الاقتصاديات العربية في مواجهة تحديات الألفية الجديدة.**

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي- الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:

شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:

الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:

الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة:

أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية:حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام



قسيمة اشتراك في سلسلة
«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينـة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الـوطني ـ فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-119-8

9 789948 141198